اطلع على خدمات مركز الغزالي بمدينة ليفربول

القهالي: برامج وخطط للمغتربين أمام المؤتمر العام الرابع نهاية العام الجاري

ليفربول/سبأ/..

اطلع وزير شئون المغتربين مجاهد القهالي خلال زيارته أمس لمركز الغزالي بمدينة ليفربول على الخدمات التي يقدمها المركز للمغترب اليمني من حيث التعليم والتأهيل في مختلف المجالات .

واستعرض الوزير القهالي خلال لقائه أبناء الجالية اليمنية ما يمثله المغترب اليمني في المملكة المتحدة من مساهمة في العملية السياسية والاقتصادية في اليمن .. لافتا إلى أن الوزارة لديها خطط وبرامج ومشاريع للمغتربين اليمنيين وذلك من خلال المؤتمر العام الرابع للمغتربين الذي سينعقد أواخر العام الجاري. وحث وزير شؤون المغتربين أبناء الجاليات اليمنية على التآخي ووحدة الصف ولمّ الشمل بما يسهم في تعزيز الاستقرار الاجتماعي لديهم ويسهم في المشاركة الفاعلة بعملية التنمية في اليمن.

من جانبه عبر رئيس الجالية اليمنية في ليفربول ورئيس مجلس تنسيق الجاليات اليمنية في بريطانيا عبدالقادر الخنشلي، عن رغبة المغترب اليمني في استقرار الأوضاع في اليمن وتوفر المناخ المناسب بما يمكن المغتربين اليمنيين في خارج الوطن من العودة إلى أرضهم.

فيما ذكر مدير مركز الغزالي أحمد سيف أن المغتربين اليمنيين يتابعون عن كثب الأوضاع في اليمن ويؤكدون على الحفاظ على هويتهم في بلاد الغربة .. حضر اللقاء مسئول الشئون القنصلية في سفارة اليمن في لندن فضل يحيى السنيدار ومدير عام التنسيق والتعاون الخارجي في وزارة المغتربين محسن فلاح.

موكب جنائزي للشهيد أمان

المشيعون يطالبون الأجهزة الأمنية بضبط القتلة وتقديمهم للعدالة

صنعاء/سبأ

<،شيع أمس في صنعاء جثمان الشهيد الشاب حسن جعفر أمان وكان في مقدمة المشيعين مستشارة رئيس الجمهورية لشؤون المرأة فائقة السيد وأمين العاصمة صنعاء عبدالقادر علي هلال وعدد من قيادات السلطة المحلية والشخصيات السياسية والاجتماعية وأعضاء مؤتمر الحوار الوطني الشامل وممثلي منظمات المجتمع المدني والجمعيات الحقوقية وأفراد أسرة الشهيد.

ووري جثمان الفقيد الثرى في مقبرة الرحمة بتقاطع الخمسين جنوب العاصمة صنعاء عقب الصلاة على روحه في جامع التوحيد بعد خطبتي وصلاة الجمعة.

وعقب التشييع، أكد أمين العاصمة هلال أن مصداقية الجميع والدولة وأجهزتها الأمنية والإدارية والسياسية والتشريعية والأحزاب السياسية تتجه صوب محاكمة القتلة وتطبيق سيادة القانون لإثبات الانحياز للدولة وقوانينها وحماية المجتمع من الأفراد المخالفين للنظام والقانون والسير نحو خلق دولة مدنية حديثة.

وأشار إلى أنهم في المجلس المحلي بأمانة العاصمة مسؤولون عن استمرار المتابعة والضغط على الجهات المعنية في إحضار المتهمين بالقتل، لافتاً إلى أن الحادثة تمثل نقطة فارقة نحو سيادة القانون بين أوساط الجميع وأن الوعي المجتمعي في جميع محافظات الجمهورية يعتبر القضية بداية عهد جديد يكون فيه الجميع سواء أمام الأنظمة والقوانين.

وقال " إن حناجر الناس لن تسكت وأقلام أصحاب الرأي والإعلام لن تجف والمجتمع بأسره لن يهجع وينخفض صوته إلا بإحضار القتلة إلى ساحة العدالة لينالوا جزاءهم العادل والرادع ".

وطالب المشيعون وزارة الداخلية والأجهزة الأمنية المعنية بتنفيذ توجيهات رئيس الجمهورية عبدربه منصور هادي من خلال مضاعفة جهودها ومواصلة تعقب الجناة المتورطين في جريمة مقتل الشابين أمان والخطيب حتى يتم ضبطهم وتقديمهم للعدالة في أقرب وقت لينالوا جزاءهم وفقاً للشرع والقانون.

وقُتل الشابان حسن جعفر أمان 20 عاماً وخالد محمد الخطيب 21 عاماً على يد مسلحين خارجين على النظام والقانون منتصف شهر مايو الماضي في حي الخمسين جنوب العاصمة صنعاء ولاقت الحادثة إدانة واسعة من كافة الجهات الرسمية والشعبية ابتداءً من رئاستي الجمهورية والوزراء ومجلسي النواب والشورى والمجلس المحلي في أمانة العاصمة ومديرياته العشر ومختلف المنظمات المدنية والحقوقية والمواطنين.

وفي الـ6 من شهر يونيو الجاري دفنت أسرة الشهيد الشاب خالد الخطيب جثمان ولدها في مقبرة أبو حربة بمدينة المنصورة محافظة عدن بمشاركة رسمية وشعبية واسعة.

فريق بناء الدولة بمؤتمر الحوار يطلع على التجربة الاتحادية الألمانية

برلين/سبأ/..

اطلع أعضاء من فريق بناء الدولة بمؤتمر الحوار الوطني الشامل على التجربة الاتحادية الألمانية في مختلف جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

كما التقى أعضاء الفريق بالجالية اليمنية في برلين بحضور القائم بأعمال السفارة اليمنية في المانيا عبدالرحمن باحبيب وأعضاء السفارة.

واستعرضوا أهداف عمل الفريق ومراحل عمله والرؤى المختلفة التي قدمت من مختلف المكونات لشكل ومضمون الدولة القادمة والصعوبات والتحديات التي تواجه عمل الفريق.

كما استمعوا إلى أفكار ورؤى الحاضرين عن تطلعاتهم ورؤاهم لمستقبل الدولة اليمنية القادمة لنقلها إلى الفريق في صنعاء كجزء من مهمة التواصل المجتمعي.

يضم فريق بناء الدولة الذي يزور ألمانيا بدعوة من مؤسسة فريدريش إيبرت الدكتور أحمد ياسين السليماني ونبيلة المفتي وعلي أبو حليقة والقبطان سعيد يافعي ورنا غانم.

الدكتوراه في الفكر الفلسفي الإسلامي للباحث الرميمة

طهر هزبر

حصل الباحث عرفات عبد الخبير الرميمة على شهادة الدكتوراه من كلية الآداب جامعة عدن عن أطروحته الموسومة بـ(مقام الإنسان في الفكر الفلسفي الإسلامي

وأشار الباحث الرميمة إلى أنه استخدم في دراسته لموضوع الرسالة أدوات المنهج التحليلي - في تحليل نصوص المتكلمين والفلاسفة والمتصوفة والمنهج المقارن للمقارنة بين نظرة كل فريق إلى الإنسان والمنهج التأويلي - في تأويل العبارات الواردة في النصوص الصوفية - وأدوات المنهج التاريخي لتفسير الأفكار الفلسفية في ضوء سياقاتها التاريخية .. مع الأخذ بعين الاعتبار بتوجيهات المشرف المنهجية.

أكد أن مشاركة اليمن في مؤتمر كمبوديا كانت إيجابية

وزير الثقافة: أقنعنا لجنة التراث العالمي بتعديل قراراتها بشأن مدينتي صنعاء وزبيد التاريخيتين

صنعاء/سبأ/..

أوضح وزير الثقافة عبدالله عوبل أن مشاركة اليمن في المؤتمر الـ37 للجنة التراث العالمي في كمبوديا .. مشيراً إلى أنه تم إقناع لجنة التراث العالمي بتحسين قراراتها من إزالة التنبيه والتحذير حول صنعاء القديمة إلى دعوة اليونسكو تقديم الدعم الفني وحملة دولية للحفاظ على صنعاء القديمة وكذا عدم اصدار قرار عقابي بإزالة مدينة زبيد من قائمة التراث العالمي وإبقائها في مرحلة الخطر.

وقال لدى عودته إلى صنعاء في تصريح لـ«سبأ»: إن الوفد استعرض في المؤتمر جهود الحكومة في اتخاذ إجراءات جذرية وإصدار قراراتها بوضع خطة انقاذ للحفاظ على مدينتي صنعاء القديمة وزبيد وكافة المدن التاريخية .. لافتاً إلى أن تلك الإجراءات اقنعت لجنة التراث العالمي في التعاون مع اليمن وأن تتفاعل اكثر في موضوع الحفاظ على صنعاء القديمة .

وبين الوزير عوبل أن الوفد طالب لجنة التراث العالمي بتفعيل قرارها الصادر في المؤتمر السابق المتعلق بضرورة تقديم الدعم الفني للحفاظ على مدينتي صنعاء وبيد.

وقال: "نحن نحتاج في الايام القادمة إلى بذل الجهود الكثيرة من أجل انقاذ مدينة زبيد والحفاظ على تراثها حتى نتمكن من ازالة مدينة زبيد من قائمة الخطر ونقلها إلى قائمة التنبيه عندما يعقد المؤتمر القادم للجنة التراث العالمي".

رئيس مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة العميد علي عبيد لـ(الثورة):

العقيدة العسكرية الجديدة ستسهم في معالجة أوضاع الجيش

تعريف السيادة والوطنية من أهم مخرجات الحوار الوطني

نافع عبد الرقيب

أكد العميد الركن / علي ناجي عبيد - رئيس مركز الدراسات الإستراتيجية للقوات المسلحة أن إيجاد جيش وطني قوي) يؤدي دوره الدستوري في حماية السيادة بشكل أساسي يتطلب أولاً تعريف ماهية السيادة في ظل العولمة وتعريف ما هو ومن هو الوطني وأن هذا من أهم ما يمكن أن يخرج به مؤتمر الحوار الوطني .. وأكد أنه لا يمكن التحدث عن حماية السيادة المتمثلة في حماية الحدود البرية والبحرية والأجواء يقوم بها جيش عريض وطويل إذا وُجد وهي تخترق على مرأى ومسمع من الناس في العاصمة وفي العواصم العربية والعالمية الأخرى في ظل (العالم قرية واحدة) أو على الأصح غرفة واحدة وكذلك الحديث عن (من هو الوطني) ففي الستينات كانت الأمور واضحة من هو جمهوري ومن هو ملكي؟ من هو مع الثورة ومن هو مع الاستعمار البريطاني؟ من هو مع الثورة ومن هو مع الثورة المضادة؟ من هو مع الحزبية ومن هو ضدها؟ في ظل شعار (من تحزب خان) والآن لا بد من أن نعرِّف (بتشديد وكسر الرّاء) (الوطني) في ظل الظروف الجديدة هل هو الفاسد الذي ينهب أكثر أو العكس؟ أو من يمتلك قوة المال والسلاح ويمتلك إمكانيَّة المتنفذ؟ هل هو من يخضع للقانون أو من هو فوقه؟ هل هو صديق أجهزة هذه الدولة أو تلك من الدول الشقيقة أو الصديقة؟ أو من يستلم (معاشاً) أو (دعماً) من هذه الدولة أو تلك ؟ .... الخ.

واستطرد القول - فمتى ما وصلنا إلى تعريف دقيق لهاتين المسألتين (السيادة والوطنية) وبالتالي من هو الوطني؟ نستطيع أن نتحدث عن دور وطني محتمل أي مستقبلي للجيش للإسهام في تحقيق الأمن والاستقرار وبناء الدولة الحديثة المغيبة!.

وأوضح العميد عبيد أن تعريف السيادة بحاجة إلى بحث في ظل الظروف الذي يعيشها العالم التي تعتبره قرية واحدة وبروز ما يسمى (بالعولمة) مع توقع ظهور (العالمية) .. مشيرا إلى أن هذه من أكثر ما يمكن أن يقوم به مؤتمر الحوار الوطني وبإسهام الجامعات ومراكز الدراسات والتي على أساس نتائجها سيتم الحديث عن ماهية شكل الدولة الوطنية وسيادتها .. وأكد أن السيادة الوطنية تتحقق من خلال تحقيق المواطنة السوية والمتساوية ورفع مستوى الحياة المعيشية للمواطن بحيث يحس بأنه كامل الإنسانية أينما ذهب في الداخل أو الخارج أو بعبارة أخرى (الكف عن التكفف رسميّاً وفردياً على مستوى الدولة والفرد).

وأشار رئيس مركز الدراسات الإستراتيجية للقوات المسلحة إلى أن إعادة الهيكلة هي مصطلح يبسِّط عملية إعادة بناء القوات المسلحة المعقدة جداً والتي بدأت بخطوات محنكة في ظل ظروف استثنائية نشبهها (بأنقاض ملغومة) نأمل أن تتكلل بالنجاح وهذه القضية هي واحدة من المسارات (الأجندة) الهامة المطروحة أمام مؤتمر الحوار الوطني أعانه الله .. موضحا أن عملية إعادة بناء القوات المسلحة (الهيكلة) تقوم على أساس السياسة العسكرية للدولة والتي ينبغي أن تقوم على أساس المتغيرات الراهنة والمحتملة في المستقبل وعديد من العناصر الأخرى وعلى ضوء ذلك تحدد العقيدة العسكرية للجيش التي تعرف بأنها (مجموعة القيم والمبادئ التي تهدف إلى إرساء نظريات العلم العسكري وعلوم فن الحرب وتحدد مسائل بناء واستخدام القوات المسلحة في زمن السلم والحرب بما يحقق الأهداف والغايات المرجوة) والتي ستساعد على معالجة أوضاع القوات المسلحة الراهنة التي بدأت عملياً بانقسام الجيش أثناء حرب 94م وما تلاها من إبعاد وتهميش الجيش الجنوبي الذي كان يمتلك خبرات يعتز بها كل وطني وكان يمكن الاستفادة منها ولا تزال الإمكانية قائمة للاستفادة من تلك التجربة الهامة ولابد من اتخاذ خطوات جادّة على هذا المسار ومنها إعادة بنائه ولما يؤدّي إلى بناء جيش يقوم بدوره في بناء الدولة المدنية الحديثة إن شاء الله .

وأضاف العميد الركن علي ناجي عبيد :انه بالنظر إلى أن القوات المسلحة جزء من منظومة الدولة فهي تؤثر وتتأثر بما يجري على الواقع ومنها ظاهرة الفساد المتفشية ليس في مؤسسات الدولة فحسب بل وفي أوساط المجتمع اليمني بشكل عام فإن القوات المسلحة لها النصيب الأوفر منه والذي لا يستطيع أن ينكره إلا جاحد ولهذا اتخذت القيادة العسكرية والسياسية في البلاد قرار استحداث منصب المفتش العام في القوات المسلحة واختيار الشخصية الملائمة المتسمة بالنزاهة وذلك بناء على الدراسات العلمية التي قدمتها لجان الهيكلة اليمنية والشقيقة والصديقة وبمساهمة مركز الدراسات الإستراتيجية بهدف محاصرة ظواهر الفساد وتجفيف منابعه والدفع بعملية بناء القوات المسلحة بخطوات حثيثة إلى الأمام وبما يمكنها من أداء مهامها على أكمل وجه والمتمثلة بحماية السيادة بعيداً عن التجنح الحزبي والتعصبات الضيقة مثل القبلية والمناطقية والمذهبية وبما يوفر مناخات ملائمة للعمل السياسي والحزبي في البلاد في ظل الديمقراطية والتعددية بدءاً من عدم تدخلها في الشؤون الحزبية وعدم تدخل الأحزاب في شؤونها أو السعي لاستخدام إمكانياتها لصالح هذا الحزب أو ذاك .... الخ .

> وضوح مفاهيم السيادة والوطنية يحدد الدور المستقبلي للجيش

وقال العميد الركن عبيد: إن لوسائل الإعلام الدور الرئيسي ليس في ترسيخ العلاقات بين القوات المسلحة والشعب فحسب ولكن في بلورة عملية إعادة بناء قوات مسلحة وطنية تقوم بمهامها (الدستورية) وبهذه المسألة أي (المهام الدستورية) بالتحديد تتحدد العلاقة بينهما على أن تستوعب وسائل الإعلام انتقالها من مرحلة الرقيب اللامسئول الذي يحرص فقط على أن تكون وسيلة الإعلام للتطبيل وبالتالي تكون مهمتها في هذا الاتجاه فقط بحيث تفضل (الرقيب المسئول) .

الجدير ذكره أن مركز الدراسات الإستراتيجية نشأ مع نشوء الأكاديمية العسكرية العليا في العام 2005م وتم افتتاحه في العام 2008م ولاحقاً حظي بالاستقلال عن الأكاديمية ولديه مهام تتمثل بالقيام بالبحوث العلمية والدراسات الإستراتيجية في المجالات العسكرية ، السياسية ، الاقتصادية والاجتماعية ، التاريخ والحضارات ،العلاقات اليمنية العربية والدولية والمستقبليات إلا أنه يكاد يكون يقوم ببعض المهام بما يحفظ ماء الوجه نتيجة عدم توفر الميزانية والتي نأمل أن تحل قريباً.

دعت إلى استعادة الأراضي الزراعية المنهوبة

خيمة الحوار بالحديدة توصي بإعادة النظر بخارطة اليمن السياسية

الحديدة/سبأ/..

أوصى المشاركون في خيمة الحوار للتوعية المجتمعية بالحديدة، بإعادة النظر في الخارطة السياسية لليمن بما يضمن التمثيل العادل لتهامة وفقاً لاستحقاقها التاريخي والحضاري والجغرافي والسكاني، وحقها في المشاركة الفاعلة في صنع القرار والاعتراف بالقضية التهامية كقضية سياسية وحقوقية ومعالجتها معالجة عادلة ضمن قضايا الحوار الوطني الشامل.

وتضمنت توصيات الخيمة التي يديرها الملتقى الوطني لحقوق الإنسان، وشارك في فعالياتها ممثلون عن الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والتكوينات والمبادرات الشبابية المختلفة باعتماد النظام الفيدرالي القائم على الأقاليم لتجاوز الاحتكار السياسي والتهميش والإقصاء، بحيث تكون تهامة إقليماً مستقلاً قائماً بذاته، ووضع معايير واضحة لشغل المناصب السياسية والدبلوماسية والعسكرية العليا في الدولة بما يضمن تحقيق المواطنة المتساوية وتكافؤ الفرص وعدالة التمثيل في السلطة.

وأكدت التوصيات على ضرورة بناء شراكة حقيقية مع كافة القوى السياسية في تهامة من أجل بناء جبهة وطنية قوية ومتماسكة تسهم في عملية البناء والتحول نحو الدولة المنشودة والاعتذار لتهامة أرضاً وإنساناً جراء ما لحق بها من ظلم وإقصاء وتهميش وسلب ونهب على مدى الأنظمة المتعاقبة وإعادة الاعتبار لها بما يناسب مكانتها وتاريخها.

وفي المحور الاقتصادي والتنموي تطرقت التوصيات إلى التركيز على المجالات (الزراعي - الصناعي - السمكي) والاهتمام بها والتوسع فيها بوصفها من أهم عناصر التنمية ومقومات النمو الاقتصادي في تهامة وأهمية استصلاح الأراضي الزراعية بأسلوب علمي ووضع الحلول اللازمة لمواجهة التصحر ومكافحة الآفات وتوفير الدعم اللازم للمزارعين.

ودعت التوصيات إلى وضع حد لسيطرة المتنفذين وكبار الإقطاعيين على حواجز المياه (السدود) والتحكم بها لخدمة مصالحهم الشخصية وبما يضمن حق المزارعين الصغار في الاستفادة من هذه الحواجز لري حقولهم الزراعية بدون وصاية والحفاظ على البيئة الطبيعية وتنميتها ومواجهة التلوث البيئي ومعالجة أسبابه.

وشددت على ضرورة الحفاظ على البيئة البحرية وحمايتها وتنميتها ومنع كل ما من شأنه الإضرار بها وتدميرها وإيقاف استنزاف الأحواض والمصايد وإضعاف المخزون السمكي والقضاء على مزارع التكاثر.

كما دعت إلى إعادة النظر في السياسة التعليمية ومخرجاتها وفقاً لحاجات المجتمع ومتطلبات سوق العمل والسعي إلى تهيئة الأجواء الملائمة للاستثمار في تهامة وتقديم التسهيلات اللازمة لذلك وتفعيل قانون حماية المستثمر للإسهام في تنمية الاقتصاد وخلق فرص عمل أمام الشباب.

وشددت التوصيات على ضرورة استعادة كافة الأراضي الزراعية في تهامة والتي تم الاستيلاء عليها من قبل المتنفذين بدون وجه حق والعمل على استثمارها لدعم الاقتصاد المحلي وتفعيل الجانب السياحي والاهتمام بقطاع السياحة في تهامة واستثمار مقومات سياحة الشواطئ والآثار والمدن التاريخية وتنشيطها بوصفها من أهم مصادر الدخل المحلي والوطني وحماية الثروة الحيوانية وتنميتها.

كما أوصى المشاركون بإعادة النظر في المخصصات المركزية للمحافظة ورفعها بما يناسب حجم الخدمات الضرورية والوفاء بالتزامات ومتطلبات التنمية وإعادة إنتاج البذور المحسنة وتسويقها ومعالجة مشكلة السدود التحويلية التي أدت إلى تصحر الأراضي الزراعية في تهامة.

وفي محور الحقوق والحريات أشارت التوصيات إلى ضرورة النظر في قضايا نهب الأراضي والمتقاعدين قسرياً والمبعدين عن وظائفهم مدنيين وعسكريين ومعالجتها بنفس الأسلوب والآلية التي تعالج بها هذه القضايا في المحافظات الجنوبية،وسرعة حل قضايا الصيادين والإفراج عن الصيادين المحتجزين لدى دول الجوار وتعويضهم التعويض العادل مع مراعاة خصوصية تهامة في توفير خدمة الكهرباء وإعادة النظر في التعرفة السعرية لاستهلاك الكهرباء في تهامة.

وطالبت التوصيات بإعادة النظر في أوضاع السجون في تهامة وإصلاحها وتهيئتها وفقاً لخصوصية تهامة ووضع برامج إصلاحية وتوعوية ومهنية للمساجين بإشراف متخصصين وتفعيل القوانين واللوائح المنظمة لشغل الوظيفة العامة وإعطاء الأولوية للكفاءات والخبرات من أبناء تهامة لإدارة شؤون تهامة وإعادة النظر في سياسة القبول في المعاهد والكليات العسكرية بما يضمن نسب متعادلة قائمة على حجم احتياجات المحافظات وكثافتها السكانية.